

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

الجمعية العامة الوثائق الرسمية الدورة السادسة والخمسون الملحق رقم ٢٦ (A/56/26)

الجمعية العامة الوثائق الرسمية الدورة السادسة والخمسون الملحق رقم ٢٦ (A/56/26)

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعيني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[۲ تشرین الثانی/نوفمبر ۲۰۰۱]

المحتويات

الصفحة	الفقر ات		
١	Y-1	مقدمةمقدمة	أو لا –
1	١٣	عضوية اللجنة وتكوينها واختصاصاتها وتنظيم أعمالها	ثانیا –
۲	77-11	المواضيع التي تناولتها اللجنة	- ثالثا
۲	11	ألف – الإعفاء من الضرائب	
۲	١٢	باء – سكن الموظفين الدبلوماسيين	
٣	11-15	جيم – أنظمة البلد المضيف المتعلقة بالسفر	
٤	7 7 - 1 9	دال – تسريع إجراءات الهجرة والجمارك	
٥	۲ ٤	هاء - النقل: استعمال السيارات، ووقوف السيارات، والمسائل ذات الصلة .	
		واو - نظر اللجنة في رسالة من البعثة الدائمة لكوبا فيما يتعلق بـأمر حجـز الحسابات المصرفية التابعـة للبعثـة الدائمـة، ونظرهـا كذلـك في رسـالة	
٥	77-70	جوابية من بعثة الولايات المتحدة	
١.	٣٧	التوصيات والاستنتاجات	رابعا –
			المرفقات
١٢		قائمة الموضوعات المعروضة على اللجنة للنظر فيها	الأول –
١٣		قائمة الوثائق	الثاني –

أو لا – مقدمة

1 - أنشئت لجنة العلاقات مع البلد المضيف عملا بقرر الجمعية العامة ١٩٨٩ (د - ٢٦) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. وفيي القرر ١٥٤/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين البند المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف". وهذا التقرير مقدم عملا بالقرار ١٥٤/٥٥.

٢ - ويتألف هذا التقرير من أربعة فروع، وترد
استنتاجات اللجنة وتوصياتها في الفرع الرابع.

ثانيا - عضوية اللجنة وتكوينها واختصاصالها وتنظيم أعمالها

٢ - تتألف اللجنة من ١٩ عضوا على النحو التالي:

الاتحاد الروسى كوبا

أسبانيا كوت ديفوار

بلغاريا كوستاريكا

الجماهيرية العربية الليبية مالي

السنغال ماليزيا

الصين المملكة المتحدة لبريطانيا

العراق الغظمي وأيرلندا الشمالية

فرنسا هندوراس

قبرص هنغاريا

كندا المتحدة الأمريكية

وحلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل سوتيريوس (الحيوس (قبرص) يشغل منصب رئيس للجنة. وباشر ممثلو بلغاريا وكندا وكوت ديفوار مهام نواب الرئيس.

واضطلعت إميليا كاسترو دي باريش (كوستاريكا) بمهام المقرر.

٥ – وحددت الجمعية العامة في قرارها ٢٨١٩ (د - ٢٦) اختصاصات اللجنة. وفي شهر أيار/مايو ١٩٩٢، اعتمدت اللجنة قائمة مفصلة بالمواضيع التي ستنظر فيها، حسبما يرد في المرفق الأول من التقرير، ثم أدخلت عليها تعديلات طفيفة في آذار/مارس ١٩٩٤.

7 - وحلال الفترة قيد الاستعراض عقدت اللجنة الجلسات التالية: الجلسة ٢٠٦ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١؛ والجلسة ٢٠٨ في ٢٠ تشرين في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١؛ والجلسة ٢٠٩ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٧ - ويتكون مكتب اللجنة من الرئيس، وثلاثة نواب للرئيس، والمقررة وممثل للبلد المضيف الذي يحضر اجتماعات المكتب بحكم منصبه. والمكتب مكلف بالنظر في المواضيع المعروضة على اللجنة، باستثناء مسألة أمن البعثات وسلامة موظفيها التي تنظر فيها اللجنة على الدوام في الجلسات العامة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يعقد أية جلسات الفريق العامل المعني بمسائل استعمال السيارات الدبلوماسية وإيقافها والمسائل ذات الصلة، المنشأ في الجلسة ١٨١.

ولم يعقد الفريق العامل المعني بالمديونية المكلف بولاية النظر في جميع حوانب هذه المشكلة أي حلسات أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠ وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصدر الرئيس، تحت إشراف اللجنة، البيان الصحفى التالي:

"باسم المحتمع الدبلوماسي للأمم المتحدة، وباسم لجنة العلاقات مع البلد المضيف، أود أن

أعرب عن مشاعر السخط التي تخالج دواخل ووجدان الإنسانية جمعاء إزاء الإزهاق المأسوي الأحرق للأرواح البشرية وتدمير الممتلكات الناجمين عن أعمال الإرهاب الشنيعة التي أصابت مدينتنا وبلدنا المضيفين. وإننا نعرب عن تضامننا مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها ونشاطرهما مشاعر المواساة لفقدان العديد من الضحايا في هذه الأعمال الوحشية، ونقاسم أسرهم وأحباءهم مشاعر الأسى، ونعرب عن الأمل في أن يقدم إلى العدالة في أقرب وقت كل المسؤولين عن هذا القتل الجماعي والدمار الشامل.

"ونعرب عن امتناننا لبسالة ونبل جهود رحال ونساء مدينة وولاية نيويورك والحكومة الاتحادية الذين ما فتئوا يعملون دون كلل من أجل العثور على المفقودين، وإنقاذ المنكوبين، وإزاحة الأنقاض واستعادة السلم والأمن في مدينتنا وبلدنا المضيفين".

ثالثا – المواضيع التي تناولتها اللجنة

ألف - الإعفاء من الضرائب

11 - في الجلسة ٢٠٦، أدلى ممثل البلد المضيف ببيان بشأن الإعفاء من الضريبة العقارية أو ضريبة الممتلكات. وفي معرض الجواب على سؤال في برنامج أذيع في القنوات التلفزيونية المحلية بشأن الضرائب التي في ذمة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في نيويورك، شرح النظام الذي يحكم دفع البعثات الدائمة للضرائب على الممتلكات. وأوضح أن البعثات الدائمة في نيويورك التي تملك مبانيها وتؤجرها أو تكريها أو تتبح أماكن إضافية لكيانات أحرى تمارس بذلك معاملات تجارية وبالتالي فإلها مسؤولة عن دفع ضريبة الممتلكات على ذلك الجزء من المبني المستخدم في هذا

الغرض حتى ولو كان المستأجر بعثة دبلوماسية أخرى. أما البعثات الدائمة التي تشغل مباني في نيويورك تملكها حكوماتها وتستخدمها العديد من المنظمات الأخرى المنتسبة إلى تلك الحكومة، من قبيل مكاتب شركة نقل جوي، أو مصرف حكومي، أو مكتب سياحي، أو غيرها من المشروعات الوطنية ذات التوجه التجاري، فتعتبر في حكم المباني ذات الاستخدام المختلط. ويطلب من الحكومات التي تلك تلك الممتلكات أن تتباحث بشأن وضعها الضريبي عن طريق القنوات الثنائية العادية. كما أوضح أن الرسوم المفروضة على مياه الشرب ومياه المجارير وواجهة المباني ليست ضرائب بل هي رسوم حدمات عامة توفرها الإدارة المحلية وبالتالي، فإن البعثات الدائمة ملزمة بدفع مقابل تلك الحدمات. وردا على سؤال من الرئيس، أكد ممثل البلد المضيف أن بعثة الولايات المتحدة ستبلغ ما سلف ذكره إلى المعثات الدبلوماسية في مذكرة تعميم دبلوماسية.

باء - سكن الموظفين الدبلوماسيين

17 - في الجلسة ٢٠٦، أشار ممثل العراق إلى مشكل سكن موظفي البعثة العراقية وأوضح أن العديد من الملاك يرفضون التأجير للدبلوماسيين وطالب بعثة الولايات المتحدة أن تساعد على حل هذا المشكل. وسلم بموقف البلد المضيف القائل بأنه ليس في وضع يتيح له التدخل في معاملات شخصية وتجارية في السوق الحرة، فأعرب عن رأي مفاده أن ما سلف ذكره ينبغي النظر فيه على ضوء التزامات البلد المضيف تجاه البعثات الدائمة وموظفيها، بما في ذلك توفير السكن لهم. وأعربت ممثلة كوبا عن تأييد ما أبداه العراق من شواغل بشأن صعوبات السكن. وطلبت معلومات بشأن أي تدابير اتُخِذت أو من المزمع اتخاذها لتحسين الحالة السكنية للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة. وأعاد الوفد الكوبي تأكيد حق اللجنة وواجبها في أن تناقش كل المسائل ذات الصلة بظروف عيش البعثات أن تناقش كل المسائل ذات الصلة بظروف عيش البعثات

الدبلوماسية وموظفيها وراحتهم. وكرر ممثل البلد المضيف قوله إن هذه مسائل تجارية حاصة تتوقف على الظروف السائدة في السوق الحرة. وفيما يتعلق ببيع أو شراء أو تأجير الممتلكات الدبلوماسية أو التصرف فيها، قال إن البعثات الدائمة ينبغي أن تقدم طلبا إلى مكتب البعثات الأجنبية الذي سيجيب عليه في ظرف ٦٠ يوما.

جيم – أنظمة البلد المضيف المتعلقة بالسفر

١٣ - وفي الجلسة ٢٠٦، وصف ممثل العراق القيود التي فرضها البلد المضيف على السفر بأنها تعسفية وتمليها بواعث سياسية؛ وأشار إلى أن تلك القيود قد أعاقت عمل البعثات المتضررة مما يشكل انتهاكا لاتفاقات المقر. وأعرب عن أمل وفده في أن يتخذ البلد المضيف الخطوات اللازمة لضمان الوفاء التام بالتزاماته بموجب اتفاق المقر وغيره من الصكوك القانونية الدولية ودعا البلد المضيف إلى حل تلك المشاكل بحسن نية ووفقا لمبادئ القانون الدولي.

١٤ - وأدلت ممثلة كوبا بتعليقات أخرى بشأن القيود المفروضة على تنقل الممثلين الكوبيين وقالت إن سياسة البلد المضيف المتمثلة في فرض قيود على التنقل استنادا إلى الجنسية سياسة غير عادلة وتمييزية وتمليها بواعث سياسية. وقالت إن الدول الأعضاء تحق لها المساواة في الحقوق والمعاملة. ووصفت ممارسة الرفض المنتظم لتلك الطلبات بأنها تعسفية ومهينة ومن المخلفات المتقادمة للحرب الباردة الىتى لا تراعى الحقائق السائدة في العالم. وأعربت ممثلة كوبا عن استيائها لكون البلد المضيف لا يرى أن من المناسب تغيير سياسته أو تقديم تفسير ملائم. وأكدت من جديد أن معاملة الدول معاملة تمييزية وتعسفية انتهاك للمعاهدات الدولية ولالتزام بحسن نية مضيفا قوله إن أسباب فرض القيود على السفر حسن النية. وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد دعت إلى المزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع المضيف المختصة طلبات سفر وهما: حدث المنظمات غير الخاص والمحتمع المدنى، غير أنه عندما تسعى بعض البعثات

إلى تعزيز هذا التعاون، يعرقل البلد المضيف جهودها بدعوى أن تلك الأنشطة لا تتعلق بالأمم المتحدة. ودعت البلد المضيف إلى إنهاء الرفض غير المبرر لطلبات السفر على النحو المبين في الوثيقة A/AC.154/339.

١٥ - وأعاد ممثل الاتحاد الروسي تأكيد موقف وفده القائل بأن ممارسة وسياسة فرض القيود على سفر الدبلوماسيين ومسؤولي الأمانة العامة الحاملين لجنسيات معينة ممارسة وسياسة تمييزيتان ومخالفتان للقانون الدولي، وأعرب عن أمله في أن يغير البلد المضيف سياسته.

١٦ - وقال ممثل البلد المضيف إنه مترعج لكون هذه المزاعم التي تمليها بواعث سياسية والتي لا يدعمها القانون، تقوض التسيير الفعال لعمل اللجنة. وأشار إلى الوثيقة A/AC.154/340 التي تبين رد البلد المضيف على الوثيقة A/AC.154/339 وموقفه مما يشكل العمل الرسمي للأمم المتحدة أو العمل ذي الصلة بالأمم المتحدة. وأكد أن البلد المضيف يفيي وفاء تاما بالتزاماته بموجب اتفاق المقر وأنه لا يمكن أن يطلب من أي بلد أن يضحى بأمنه القومي.

١٧ - وفي الجلسة ٢٠٧، أشار ممثل كوبا إلى مسافة الـ ٢٥ ميلا المفروضة كحد لتنقلات بعض الدبلوماسيين من بعض الجنسيات وأكد رأي وفده القائل بأن تلك القيود تنتهك حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. كما صرح بأنه لم يفاجأ بالبيان الذي أدلى به البلد المضيف؛ إذ لم يحدث أي تغيير في موقف الولايات المتحدة. فما ينتهجه البلد المضيف من تطبيق انتقائي للاتفاقات الدولية يتنافى مع قانون المعاهدات. ودعا البلد المضيف إلى تطبيق الاتفاقات الدولية أسباب سياسية. وساق مثالين رفضت فيهما سلطات البلد

الحكومية الـذي نظمتـه أكاديميـة ويسـت بوينـت وحـدث الظروف العادية. وحثت البعثة الدائمـة للعراق البلد المضيف سياحي في ريف طائفة الأميش.

١٨ - وصرح ممثل البلد المضيف بأن هذه المزاعم المستمرة ٢٠ - وأشار ممثل كوبا إلى أن البعثة الدائمة لكوبا تعايي المستندة إلى بواعث سياسية والمتعلقة بالمعاملة التمييزية المزعومة في أنظمة السفر إنما تقوض فعالية اللجنة. وأكد للجنة أن البلد المضيف ما فتئ يعمل في حدود التزاماته التعاهدية إزاء الأمم المتحدة ودعا الدول الأعضاء إلى أن تقدم دليلا يثبت ادعاءاها كتابة لتسهيل تقديم البلد المضيف للرد المناسب عليها. وشكك في التعريف الذي أعطته كوبا للعمل الرسمي للأمم المتحدة وقال إنـه يشـك في أن تكـون رحلة سياحية ترفيهية شخصية إلى ريف طائفة الأميش عملا الضرورية المطلوبة. وكثيرا ما تصدر التأشيرات بعد أن يكون رسميا للأمم المتحدة.

دال - تسريع إجراءات الهجرة والجمارك

١٩ - وفي الجلسة ٢٠٧، أثار ممثل العراق مسألة تأشيرات الدحول وأشار إلى سياسة البلد المضيف التي تشترط ثلاثمة أسابيع لمعالجة الطلبات التي يتقدم بها الدبلوماسيون العراقيون. وأوضح أن العراق سعى إلى الامتثال للقيود التي تفرضها الولايات المتحدة والتي تبررها شواغل الأمن القومي للبلد المضيف. ورغم جهود العراق الرامية إلى التقيد بسياسة الولايات المتحدة، فإن الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين يواجهون صعوبات رسمية وشخصية. وبصفة خاصة، لم يتمكن الممثل الدائم للعراق من الحصول على تأشيرة عودة عندما كان يود السفر إلى العراق لزيارة أمه التي كانت مريضة. وأعربت البعثة الدائمة العراقية عن رأي مفاده أن الفرض التعسفي لتلك القيود يتنافى مع القانون المدولي ويعرقل قدرة الممثلين العراقيين على القيام بمهامهم الرسمية أو السفر لأسباب شخصية أو إنسانية. كما قال العراق إن على البلد المضيف واجب احترام الاتفاقات الدولية، بما فيها اتفاق المقر، والتي تؤكد التزامه بتسهيل عمل البعثات الدائمة في

على مراجعة سياسته.

هي أيضا من نظام التأشيرات في البلد المضيف. فقد عاني الممثلون الكوبيون من تأخيرات خطيرة في إصدار التأشيرات مما حال دون قيام المندوبين الكوبيين بعملهم في احتماعات عديدة للأمم المتحدة. كما حثت البعثة الدائمة لكوبا البلد المضيف على مراجعة سياسته. وقال الممثل إن وزير العلاقات الخارجية في حكومة كوبا تقدم بطلبات جدية للحصول على تأشيرة في الوقت المناسب معززا طلباته بكل المعلومات الاجتماع قد انتهى أو أوشك على الانتهاء. فسياسة الولايات المتحدة وممارستها تعيقان بصورة خطيرة قدرة كوبا على المشاركة الفعلية. واختتم قائلا إنه رغم النهج البناء والتعاون الذي تنهجه البعثة الدائمة لكوبا، فإنها لا تزال تعابى من المعاملة الانتقائية والتمييزية للبلد المضيف.

٢١ - وكرر ممثل البلد المضيف قوله إن التزامات البلد المضيف بموجب اتفاق المقر تتعلق بإتاحة الوصول إلى الاجتماعات الرسمية؛ وقد دأب البلد المضيف، عندما تكون ثمة مشاكل محددة، على الاستجابة لمثلى الدول الأعضاء استجابة بناءة. أما فيما يتعلق بالشكوى العراقية، فإن البلد المضيف لم يمنع بأي شكل من الأشكال الممثل الدائم من مغادرة الولايات المتحدة لزيارة أمه المريضة؛ وكان بإمكان المندوب الدائم أن يغادر البلد فورا وقد أعيد له جواز سفره لهذه الغاية. وتتناول سياسة الولايات المتحدة مسألة تأشيرة العودة وبالتالي ما كانت لتمنع مغادرته للبلد. أما فيما يتعلق بالتأخير في إصدار التأشيرة للممثلين الكوبيين، ذكر ممثل البلد المضيف بأن اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها تقرر سلفا قبل موعدها بأشهر عدة، وأحيانا بسنوات عدة، وتساءل عن ميل البعثة الدائمة لكوبا إلى الانتظار إلى آخر

المتحدة ومؤتمراتها.

٢٢ - وأشار ممثل كوبا إلى أنه إذا كان البلد المضيف يرى أن تقديم طلب التأشيرة قبل الموعد بواحد وعشرين يوما يشكل "انتظارا إلى آحر دقيقة"، فإن من الواضح أن ثمة مشكلا في التعريف. وبما أن لجنة العلاقات مع البلد المضيف قد أنشئت بغرض حل المشاكل التي تواجهها البعثات الدائمة، فإن من حق هذه البعثات أن تثير المشاكل التي تؤثر على عملها.

٢٣ - وشكر ممثل العراق البلد المضيف على شرحه المتعلق بتأشيرة عودة الممثل الدائم. وقال إن من الواضح أن البلد المضيف لم يمنع الممثل الدائم من مغادرة البلد؛ غير أنه من غير المستصوب لأي كان أن يغادر البلد قبل أن يضمن إمكانية العودة إليه. وكثيرا ما ينطوي عدم القيام بذلك على تكاليف وتمديدات غير مؤكدة للإقامة في بلدان ثالثة قـد تستغرق فترة تمتد من ٢١ يوما إلى شهر واحد. ولئن كان ممثل العراق يؤكد اعتراضاته على القيود التي يفرضها البلد المضيف، فإنه وجد طريقة للتعايش معها. غير أنه فيما يتعلق بممثلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة الذين قبلت الولايات المتحدة اعتمادهم رسميا، لا يبدو أن ثمة أي سبب قاهر يدعو البلد المضيف إلى تقييد و/أو تأحير إصدار تأشيرات عودهم.

هاء - النقل: استعمال السيارات، ووقوف السيارات، والمسائل ذات الصلة

٢٤ - وفي الجلسة ٢٠٧، أثار ممثل كوبا موضوع وقوف السيارات الدبلوماسية وقال إن عدد الأماكن المخصصة لوقوف السيارات قد خفض في منطقة البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة. وأزيلت علامة موقف السيارات الدبلوماسية على الشارع ٣٩ بين شارع لكسنغتون

دقيقة لتقديم طلبات التأشيرات لحضور احتماعات الأمم والشارع الثالث وفرضت الغرامات على أعضاء البعثة الذين أوقفوا سياراتهم في الأماكن التي دأبوا على إيقافها فيها. ولم يتم إشعار البعثة الدائمة لكوبا بإزالة العلامة ولم تقدم لها أي أسباب تبرر هذا الإجراء. وقال ممثل البلد المضيف إنه كان على البعثة الكوبية أن تبعث مذكرة إلى بعثة الولايات المتحدة توجه انتباه البلد المضيف إلى هذه المسألة حتى يتأتى اتخاذ إجراء تصحيحي، إذا كان ثمة ما يبرره. وقال إن العلامة المي تشير إلى موقف السيارات الدبلوماسية ربما تكون قد سقطت ليس إلا.

واو - نظر اللجنة في رسالة من البعثة الدائمة لكوبا فيما يتعلق بأمر حجز الحسابات المصرفية التابعة للبعثة الدائمة، ونظرها كذلك في رسالة جوابية من بعثة الولايات المتحدة

٢٥ - في الجلسة ٢٠٨، أشار ممثل كوبا إلى أن البعثة الدائمة لكوبا قد طلبت إلى اللجنة عقد جلسة للنظر في الإخطار الموجه إلى مصرف تشيس مانهاتن لمنع البعثة من التصرف بحساباتها لدى المصرف. وأفاد أن شركة المحاماة التي تمثل المصالح الكوبية في الولايات المتحدة أبلغت البعثة الكوبية أنه تم في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ إرسال إخطار إلى مصرف تشيس مالهاتن لمنع البعثة الكوبية من التصرف بحسابيها لدى المصرف. وكان من رأي كوبا أن إصدار هذا الإخطار بمنع التصرف يشكل انتهاكا خطيرا للحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بما كوبا والحصانة التي تتمتع بما حساباتها المصرفية، بموجب القانون الدولي، من الحجز أو تنفيذ الأحكام. وذكر أن الإخطار يعتبر بالتالي غير قانونى، شكلا وموضوعا. وأوضح كذلك أن إحطار منع التصرف عرقل أداء البعثة الكوبية لأعمالها على نحو طبيعي. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، قرر المصرف، بعد تبادل الرسائل بين محامي البعثة الكوبية ومصرف تشيس مالهاتن، عدم تنفيذ إخطار منع التصرف بالحسابات ومواصلة تشغيلها.

وحيث أن المصرف ملزم قانونا باحترام الإخطار فإن هذا التصرف من قِبل المصرف قد جعله عرضة لدعوى قانونية. ورغم أن البعثة الكوبية تقدر قيام مصرف تشيس مالهاتن بممارسة سلطاته التقديرية على نحو إيجابي فإنها تعترض على إخضاع الحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بحا كوبا للسلطة التقديرية للمصرف وعلى إلقاء عبء من هذا القبيل على كاهل المصرف. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، وجهت البعثة الدائمة لكوبا رسالة إلى بعثة الولايات المتحدة، وفي ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٠١ اجتمع ممثلو كوبا مع نظرائهم الأمريكيين في واشنطن العاصمة. وأقرت حكومة الولايات المتحدة بتمتع الحسابات المصرفية الدبلوماسية الكوبية بالحصانة الدبلوماسية، ومع ذلك لم يصدر عنها لغايـة ١١ آب/أغسطس ۲۰۰۱ أي جواب أو رد فعل رسمي. وكانت رسالة بعثة الولايات المتحدة المؤرخة ١٤ آب/أغسطس (A/AC.154/342) أول رسالة رسمية تصدر عن البلد

٢٦ - وفي معرض تعليقه على مضمون رسالة الولايات المتحدة، لاحظ ممثل كوبا العبارة التي مفادها أن البلد المضيف يود أن يزيل أي تصورات خاطئة لدى البعثة الكوبية. وأشار إلى أنه لم تكن هناك أي تصورات خاطئة لدى البعثة وأن الحالة واضحة وضوح الشمس؛ فقد كان هناك ولا يزال انتهاك للحصانة الدبلوماسية. وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من رسالة الولايات المتحدة التي جاء فيها أن الحسابات الكوبية ظلت تعمل طول الوقت بصورة اعتيادية قال إنه لا صلة لتشغيل الحسابات بالمسألة قيد البحث. وهي أن أمرا بمنع التصرف بالحسابات صادرا عن مدع خاص له . بمنع التصرف المفروضة على الحسابات المصرفية لكوبا ودعا نفس الأثر العملي والقانوني المترتب على حكم من المحكمة. وهكذا، على الرغم من أن المصرف لم ينفذ الإحطار فمن المهم اعتبار الإخطار نفسه بمثابة انتهاك للحصانة التي تتمتع بها كوبا. وأعرب ممثل كوبا عن ارتياحه للإقرار الوارد في

الفقرة الثالثة من الرسالة ومفاده أن الحسابات المصرفية الدبلوماسية تتمتع بالحصانة من الحجز وتنفيذ الأحكام. ولكنه أبدي عدم ارتياحه للعبارة التي جاء فيها أن البلد المضيف سوف يتدخل فقط إذا حرت أي محاولة للتدخل في سير المعاملات الخاصة بالحسابات الدبلوماسية. واستنادا إلى ذلك، فإن البلد المضيف لم يعترف بعدم قانونية إخطار منع التصرف بالحسابات شكلا وموضوعا ولم يعط أي حواب بشأن جوهر الموقف الكوبي. وفي هذا السياق، طلب ممثل كوبا إلى البلد المضيف أن يقدم ضمانات يكفل فيها عدم ارتكاب انتهاكات من هذا النوع في المستقبل.

٢٧ - وعندما أشار ممثل كوبا إلى استخدام البلد المضيف لمسألة فصل السلطات كذريعة لعدم الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته الدولية، وإلى السياسة العامة التي يتبعها البلد المضيف القائمة على أساس العداوة والعدوان ضد كوبا، أثار ممثل الولايات المتحدة نقطة نظام دعا فيها ممثل كوبا إلى قصر بيانه على بند حدول أعمال الاجتماع الموافق عليه وعلى المسائل الواقعة ضمن اختصاص اللجنة. وواصل ممثل كوبا بيانه قائلا إنه كان يرد على الفقرة الثانية من رسالة الولايات المتحدة. وفي معرض حديثه نوه إلى الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على الحسابات التجارية والمعاملات الاقتصادية لكوبا؛ والمحموعات الإرهابية التي تتصرف دون عقاب في فلوريدا؛ والقضية المرفوعة من مارتينس ضد كوبا والحقائق التي رافقت إسقاط الطائرات في عام ١٩٩٦. وأثار ممثل الولايات المتحدة مرة أحرى نقطة نظام استفسر فيها عن الصلة بين الإرهابيين المزعومين في فلوريدا والإخطارات رئيس اللجنة بالنيابة إلى إصدار حُكمِه بمذه المسألة. فطلب الرئيس بالنيابة إلى ممثل كوبا أن يواصل الإدلاء ببيانه مع التركيز على بند جدول أعمال الاجتماع الموافق عليه.

٢٨ - ومضى ممثل كوبا قائلا إن إخطار منع التصرف بالحسابات انبثق عن القضية التي رفعها مارتينس في فلوريدا والتي نشأت أساسا عن الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٦. ثم تطرق إلى الأهداف التي دعت البعثة الدائمة لكوبا إلى طلب عقد هذه الجلسة، وقد حددها على الوجه التالي: الحصول من البلد المضيف على بيان أكثر تفصيلا عن موقفه؛ وتوضيح التصورات الخاطئة التي يشير إليها البلد المضيف؛ وإحراء مناقشة ضرورية لممارسة اللجنة لاختصاصالها على نحو سليم؛ والحصول على ضمانات بعدم تكرار انتهاكات من هذا النوع في المستقبل سواء فيما يتعلق بالحسابات المصرفية أو بأي ممتلكات دبلوماسية أخرى، يما فيها المركبات الدبلوماسية. ودعا البلد المضيف إلى الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي واتفاق المقر باحترام الحصانات الدبلو ماسية للبعثات الدائمة للدول الأعضاء. وطلب كذلك توضيحا بشأن التدابير اليي ستتخذ تحاه المدعي في حال عدم إبطال إخطار منع التصرف بالحسابات، وبشأن التعويض الذي يمكن أن تحصل عليه كوبا لقاء المصاريف القانونية ولقاء عرقلة أداء البعثة لأعمالها بصورة طبيعية بسبب الإخطار الذي صدر بمنع التصرف في حساباتها. وقال إن الانتهاك المستمر لحصانة البعثة الكوبية وعرقلة أداء البعثة لأعمالها الرسمية يضفيان على هذه المسألة أهمية حاسمة وعاجلة. وتأسيسا على ذلك، تحتفظ البعثة الكوبية بحقها في طرح هذه المسألة من جديد بصفة خاصة وطرح مسألة الممارسات التمييزية التي يتبعها البلد المضيف إزاء بعض الدول الأعضاء بصفة عامة.

79 - وشدد ممثل العراق على أهمية وخطورة هذه المسألة. وأشار إلى استقلال المحاكم وفصل السلطات ولكنه أكد أن جميع فروع الحكومة ملزمة باحترام القانون الدولي والالتزامات الواقعة على عاتق الدولة بمقتضاه. وأشار على وجه الخصوص إلى الفقرة ٢ من رسالة البلد المضيف. وأعاد

إلى الأذهان أن لجنة القانون الدولي ناقشت بصورة مستفيضة في عام ١٩٩١ مسألة حصانة الدول ذات السيادة. وقال إنه على الرغم من الخلاف الشديد الذي ظهر في أثناء المناقشة إزاء مجموعة من المسائل الأحرى، اتفق جميع أعضائها على مبدأ تمتع حسابات البعثات الدبلوماسية بالحصانة من الحجز أو تنفيذ الأحكام. وذكر أيضا أن نفس المسألة أثيرت في إطار اللجنة السادسة للجمعية العامة في عام ١٩٩٧. وأضاف أن الفريق العامل التابع للجنة السادسة عقد آنئلذ ثلاث دورات موضوعية لم يظهر خلالها أي خلاف في الآراء بشأن حصانة الحسابات الدبلوماسية. وقد أيد البلد المضيف تأييدا تاما هذا المبدأ في تلك المحافل. وعلاوة على ذلك، ثمة مجموعة من الفتاوي التي أصدرتما المحاكم الأوروبية وجميعها تؤيد وتقر بقوة الحصانة التي تتمتع بما الممتلكات والحسابات الدبلوماسية. وبناء عليه، يود العراق أن يؤكد من جديد أن مبدأ الحصانة هو مبدأ معترف به تماما في القانون الدولي وينطبق على الولايات المتحدة وطلب إلى البلد المضيف أن يقدم ضمانات باستمرار تمتع الحسابات الدبلوماسية بالحصانة وفقا لالتزاماته بموجب القانون الدولي.

٣٠ - وأعرب ممثل ماليزيا عن رأي مفاده أن الإخطار . منع التصرف يمثل انتهاكا للحصانة الدبلوماسية بغض النظر عن قرار مصرف تشيس منهاتن بعدم إنفاذه . والبلد المضيف ملزم قانونا . ممنع أي تدخل بالحصانة الدبلوماسية للبعثة الكوبية وبأدائها لأعمالها بصورة طبيعية . وعلى الولايات المتحدة أن تتخذ تدابير لإبطال الإخطار . ممنع التصرف . وأشار ممثل الجماهيرية العربية الليبية إلى أن مسألة حصانات وامتيازات بعثات الأمم المتحدة تتسم بأهمية كبيرة . وأكد أن قواعد القانون الدولي . وذكر أن الإخطار . ممنع التصرف يشكل انتهاكا للحصانات الدبلوماسية المبعثة الكوبية يشكل انتهاكا للحصانات الدبلوماسية للبعثة الكوبية ويتناقض مع القواعد الدولية ويمثل خرقا لالتزامات الولايات

المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أنه ما كان ينبغي لهذا العمل أن يحدث أصلا وما ينبغي له أن يتكرر على أي حال. ولاحظ ممثل الجماهيرية العربية الليبية مع التقدير تأكيد البلد المضيف بأن الحسابات الدبلوماسية تتمتع بالحصانة من الحجز أو تنفيذ الأحكام. وفي هذا السياق، أشار إلى الحدود العليا والقيود التي فرضها البلد المضيف بدون مُسِّوغ على الحسابات المصرفية للبعثة العراقية. وناشد البلد المضيف بإعادة النظر بسياسته هذه ورفع تلك القيود انسجاما مع قواعد القانون الدولي.

٣١ - ورد ممثل البلد المضيف أولا على ممثل العراق وأكد أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها وأنما لا تزال تساند بشكل كامل مبدأ تمتع الحسابات الدبلوماسية بالحصانة. كما أكمد أن بعثة الولايات المتحمدة تتصرف بسرعة وبنجاح لحماية تلك الحصانة عندما يُتخذ أي إجراء بحق الحسابات الدبلوماسية لأية بعثة دائمة. وردا على البيان الذي أدلى به ممثل كوبا أوضح أن الإخطار بمنع التصرف بالنسبة للمسألة قيد البحث كان قد صدر عن محام خاص نيابة عن مدع حاص. وأضاف أن مصرف تشيس منهاتن أدرك أن ذلك الإخطار لم يكن أمرا صادر عن محكمة ولم يتقيد أو ينفذ أبدا الإخطار بمنع التصرف. وحالما أبلغ الممثلون الكوبيون وزارة الخارجية اتخذ البلد المضيف حطوات فورية لكفالة سحب الإحطار. وبناء عليه، لم يحدث أي حجز أو تنفيذ أحكام. وأفاد ممثل الولايات المتحدة أنه تصدر دائما إخطارات من هذا القبيل. وأكد أنه ليس في مستطاع البلد المضيف أن يمنع الأفراد من اتخاذ إجراءات من هذا النوع لحماية ممتلكات وحسابات البعثات الدائمة. وأعرب ممثل البلد المضيف عن استيائه من القول إنه حدث تغير في موقف الولايات المتحدة أو سياستها. وأوضح أحيرا، في معرض رده على ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن الترخيص الذي يسمح

للبعثة الليبية بفتح حساب في الولايات المتحدة يمثل استثناء من قانون الولايات المتحدة الذي يحول دون فتح حسابات ليبية في البلد. وقد تم منح هذا الاستثناء اعترافا بالتزامات البلد المضيف بموجب اتفاق المقر. وفيما يتعلق بكفاية الحد الأعلى المفروض على الحسابات الليبية، دعا الممثل الليبي إلى مناقشة المسألة بشكل ثنائي.

٣٢ - وأعاد ممثل الصين إلى الأذهان أن لجنة العلاقات مع البلد المضيف كانت قد أنشئت بمدف معالجة المشاكل التي تواجهها البعثات الدبلوماسية وما تتمتع بـه مـن امتيـازات وحصانات. وقال إن الإخطار بمنع التصرف بالحسابات يتعارض مع حصانة البعثة الكوبية. وينبغي على البلد المضيف أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي تدخل بالحصانة الدبلوماسية وبأداء البعثات الدائمة لوظائفها بصورة طبيعية وفقا للقانون الدولي. وأشار ممثل فرنسا أنه في حين من المهم التذكير بالحصانات التي تتمتع بها الحسابات الدبلوماسية، فإن الرد الذي قدمه ممثل البلد المضيف يؤكد أن الحسابات كانت ولا تزال شغّالة. وأعرب عن تقديره لاعتزام البلد المضيف التمسك على نحو كامل بحصانة الحسابات الدبلوماسية ولإتاحته فرصة التذكير بمبدأ توافق الآراء الذي يحظى بموافقة الجميع، بمن فيهم البلد المضيف. وأحاط ممثل الاتحاد الروسى علما ببيان الولايات المتحدة القائل إن الإخطار بمنع التصرف كان قد صدر عن شخص عادي لا عن محكمة وإن الحسابات المصرفية الدبلوماسية تتمتع بالحصانة من الحجز أو تنفيذ الأحكام. وأعرب عن أمله في أن يواصل البلد المضيف التمسك بهذه الحصانة وبالتزاماته ومع ذلك سيواصل البلد المضيف اتخاذ ما يلزم من إحراءات . بموجب القانون الدولي. وأكدت ممثلة كوستاريكا أيضا على أهمية الحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بما البعثات الدبلوماسية فضلا عن أداء البعثات الدبلوماسية لوظائفها على نحو حر وتام. وبناء عليه، لا ينبغي أن تخضع البعثات الدبلوماسية أو ممتلكاتما لأي قيود أو تدخل. ولاحظت مع الارتياح أن

وزارة الخارجية الأمريكية أعربت عن عزمها على التدخيل مع وزارة العدل الأمريكية في حال تعرض التمتع بتلك الحصانة لأي تهديد. وأعرب ممثل قبرص عن رأي مفاده أن هذه الجلسة أتاحت إمكانية إجراء مناقشة موضوعية ومفيدة للحصانات والامتيازات الدبلوماسية أكدت أهميتها الأساسية. وأعرب عن تقديره لالتزام البلد المضيف بحماية الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدائمة وممتلكاتها والدفاع عن تلك الحصانة وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن لجنة العلاقات مع البلد المضيف هي المحفل المناسب لحل مشاكل من هذا القبيل.

٣٣ - وفي الجلسة ٢٠٩، شكر ممثل كوبا الرئيس على عقد الاجتماع وقدم تعازي بلده إلى البلد المضيف بشأن الأحداث المأسوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ثم تناول بند حدول الأعمال، وأشار إلى أنه قد تلقى بعد الظهر رسالة البلد المضيف المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر A/AC.154/345) ۲۰۰۱ جوابا على رسالة كوبا المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/AC.154/344)، وتحتاج البعثة الدائمة لكوبا إلى وقت لدراسة الرسالة والتشاور بشأنها. وذكُّر بجهود كوبا الحثيثة لمعالجة الوضع الناشئ في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن الإخطار بعدم التصرف الموجه إلى مصرف تشيس مانهاتن. وكرر القول إن حسابات كوبا حسابات دبلوماسية مشمولة بأحكام اتفاقية فيينا واتفاق المقر. وأكد أن كوبا تعتبر الإخطار في حد ذاته انتهاكا لامتيازاتها وحصاناتها وعرقلة للسير العادي للبعثة ولحساباتها. وأشار في جملة أمور إلى أن البعثة وموظفيها قضوا ١٠٠ ساعة في هذه المسألة رغم الأهداف والمهام النبيلة للبعثة؛ وإلى التكاليف الباهظة الناجمة عن أتعاب المحامين والمرتبات والوثائق؛ والطوارئ الناجمة عن خطر تنفيذ مصرف تشيس ماهاتن للإخطار. وحث البلد المضيف على السماح بالتشغيل الملائم للحسابات في أقرب وقت ممكن.

كما انتقد ممثل كوبا موقف البلد المضيف القائل بأنه لما لم يتقيد مصرف تشيس مالهاتن بالإخطار، فإنه ليس ثمة أي مشكل. وذكر بأن ممثل البلد المضيف قد أفاد خطأ، في الجلسة ٢٠٨ للجنة، بأن الإخطار بمنع التصرف قد سُحب. وفي تلك الجلسة، أشار البلد المضيف إلى وثيقتين ذكر ألهما تتضمنان تأكيدا لسحب الإخطار. وتبين من استعراض هاتين الوثيقتين أهما لا تتضمنان أي تأكيد لسحب الإشعار أو أي ضمانة لسحبه. ومن الواضح أن الوضع لم يكن بالصورة التي وصفها به البلد المضيف في الجلسة ٢٠٨. فالإخطار بمنع التصرف لا يـزال قائمـا في الواقع، وقـد أصدرت البعثة الدائمة لكوبا الرسالة الواردة في الوثيقة A/AC.154/343. وبينت البعثة الدائمة لكوبا في رسالتها الواردة في الوثيقة A/AC.154/344 موقفها القانوني ردا على الحجج القانونية التي أدلي بما البلد المضيف في الجلسة ٢٠٨؟ وفي تلك الرسالة، طلبت كوبا أيضا عقد احتماع للجنة. وامتنعت كوبا عن اتخاذ أي خطوات بسبب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر و١٥ تشرين الأول/أكتوبر لأنها تتفهم الظروف الصعبة التي تواجهها سلطات البلد المضيف في أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر. غير أن ممثل كوبا قال إنه من الضروري إزالة أي أثر ينعكس على وضع الحسابات وعلى تشغيلها. كما ينبغي أن يكون مفهوما أن الحل الوحيد المقبول هو سحب الإخطار بمنع التصرف. فالبلد المضيف لم يتخذ حتى الآن الخطوات الضرورية لرفع الإخطار بمنع التصرف. وفي نظر كوبا، يقع على عاتق الولايات المتحدة التزام بالقيام بذلك بموجب القانون الدولي ولها الصلاحيات اللازمة للقيام بذلك بموجب القانون الوطني. ولن تعتبر كوبا المسألة قد سويت إلى أن تستعيد حساباتها سيرها الكامل والعادي.

٣٤ - وأعاد ممثل العراق تأكيد آراءه المبينة في الفقرة ٢٩ من هذا التقرير والتي تعكس موقف العراق من الامتيازات

والحصانات التي تتمتع بها البعثات الدائمة. وأعرب عن مساندته لما أعربت عنه كوبا من شواغل وأحاط علما برد البلد المضيف السوارد في رسالته المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/AC.154/345).

٣٥ - وأعرب ممثل البلد المضيف عن مشاعر امتنانه للبيان الصحفى الذي أدلى به الرئيس بشأن الأحداث المأسوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وللتعازي التي قدمتها الوفود. وفيما يتعلق بالإخطار بمنع التصرف، أشار إلى أن البلد المضيف قد أوضح موقفه في الجلسة ٢٠٨. واعتذر عن التأحير في الإجابة على الوثيقة A/AC.154/344 وأوضح أن بعثة الولايات المتحدة كانت تنتظر مذكرة من المدعى العام الاتحادي وقد تم تسلمها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ورغم أن البلد المضيف ليس ملزما بالإجابة على الأسئلة التي يطرحها مكتب المحاماة الذي يمثل البعثة الدائمة لكوبا، فإنه قدم التوضيحات التالية. ففيما يتعلق بإجراءات المحكمة الرامية إلى إلغاء الإخطار بمنع التصرف، قال إن تلك الجهود بمقتضى قانون الولايات المتحدة غير ذات موضوع ما دام البلد المضيف قد أوفى بالتزاماته بموجب القانون الدولي. وردا على ادعاء مكتب المحاماة القائل إن الإخطار بمنع التصرف شكل من أشكال الإجراءات القضائية، أكد أن سلطات البلد المضيف هي التي تقر الحصانة وتحدد الطريقة التي سيتم بما ذلك. وأشار إلى أن الإخطار وُجِّه إلى مصرف تشيس مانهاتن لا إلى البعثة الدائمة لكوبا. وقد أُبلغ المصرف بعدم صحة الإخطار، وهو على علم بذلك. وعلى ضوء ما أقرب وقت ممكن؟ سبق، يأسف ممثل البلد المضيف لما استنتجه من أن هذه محاولة أخرى لتسييس عمل اللجنة فيما يتصل باعتماد التقرير. فعمل اللجنة مستمر بطبيعة الحال ويدرج بعناية في التقرير اللازم؛ غير أنه من الضروري إصدار تقرير في وقت ما كل سنة. ويمكن لكوبا أن تشير ما لديها من شواغل

قانونية في اللجنة السادسة. وفي الوقت ذاته، قال البلد المضيف إن الحسابات الكوبية محمية كامل الحماية.

٣٦ - وكرر ممثل كوبا القول إن من واحب البلد المضيف أن يطبق القانون الدولي، وهي مسألة لا يمكن إحالتها إلى كيان خاص. وإذا كانت كوبا تحتفظ بحقها في إثارة المسألة في اللجنة السادسة، فإن ممثل كوبا أعرب عن رضاه بالحفل الحالي. كما أعرب عن قلقه من أن العديد من وظائف اللجنة لم ينجز بسبب تمديد واضح بالنقض. ودعا إلى إضفاء طابع ديمقراطي على عمل اللجنة وشدد على ضرورة تفادي التسيس.

رابعا - التوصيات والاستنتاجات

٣٧ - أقرت اللجنة في جلستها ٢٠٩ المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ التوصيات والاستنتاجات التالية:

(أ) تعرب اللجنة عن مواساتها العميقة لأسر الأشخاص الذين لا حصر لهم من ضحايا أعمال الإرهاب الشنيعة التي نُكبت بها المدينة المضيفة والبلد المضيف في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وتعرب عن امتنافها للسلطات المختصة المحلية والتابعة للولاية والاتحادية لما بذلته من جهود في سبيل الإسعاف والإنقاذ؛ وتعرب عن تضامنها مع شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتأمل أن يتم تقديم جميع المسؤولين عن الهلاك والتدمير الجماعيين إلى المحاكمة في أقرب وقت ممكن؛

(ب) ترحب اللجنة بمشاركة أعضاء الأمم المتحدة وممثلي الأمانة في عملها وهي على اقتناع بأن عملها الهام يتعزز بفعل تعاون جميع الأطراف المعنية؛

(ج) باعتبار أن تأمين الظروف الملائمة لأداء جميع الوفود والبعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة أعمالها

بصورة عادية واحترام امتيازاتها وحصاناتها، باعتباره مسألة بالغة الأهمية لديها، هو في مصلحة الأمم المتحدة وجميع قرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د - ٢٦)، تنظر اللجنة في الدول الأعضاء، تقدر اللجنة الجهود التي يبذلها البلد المضيف لتحقيق ذلك الهدف، وتتوقع أن تجري على النحو الواجب تسوية جميع المسائل التي أثيرت في احتماعاتها، بما فيها وتسدي المشورة للبلد المضيف؟ المسائل المشار إليها أدناه، بروح من التعاون ووفقا للقانون الدولي؟

- باعتبار أن أمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة موظفيها أمران لا بد منهما لكي تقوم هذه البعثات بعملها على نحو فعال، تقدر اللجنة الجهود التي يبذلها البلد المضيف لتحقيق ذلك، وتتوقع استمراره في اتخاذ جميع التدابير الضرورية للحيلولة دون أي تدخل في عمل البعثات؛
- (هـ) تلاحظ اللجنة الجهود التي تبذلها بعثة البلد المضيف بخصوص مشكلة أماكن وقوف المركبات الدبلوماسية، وتطلب إليه الاستمرار في اتخاذ خطوات، بالتعاون مع مدينة نيويورك، لحل هذه المشكلة، سعيا لتهيئة الظروف المؤاتية لعمل الوفود والبعثات والبعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة بطريقة تتسم بالانصاف وعدم التمييز والفعالية وتتفق مع القانون الدولي، وتوجيه انتباه مسؤولي مدينة نيويورك إلى التقارير التي يقدمها المحتمع الدبلوماسي بشأن حالات المعاملة التمييزية التي يتعرض لها دبلوماسيون، من أجل تحسين الأحوال وتعزيز التقيد بالقواعد الدولية المتعلقة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية، وتطلب اللجنة من البلد المضيف أيضا مواصلة التشاور معها بشأن هذه المسائل الهامة؛

- تشير اللجنة إلى أنه وفقـــا للفقـــرة ٧ من المسائل الناشئة عن تنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة
- وتتوقع اللجنة أن يواصل البلد المضيف ضمان إصدار تأشيرات دحول ممثلي الدول الأعضاء في الوقت المناسب عملا بالمادة الرابعة، البند ١١ من اتفاق المقر، بما في ذلك لحضور الاجتماعات الرسمية للأمم المتحدة؛
- (ح) فيما يتعلق بأنظمة السفر التي يصدرها البلد المضيف بخصوص أفراد بعض البعثات وموظفى الأمانة العامة المنتمين إلى جنسيات معينة، تواصل اللجنة حث البلد المضيف على إلغاء القيود المتبقية على السفر في أقرب وقت ممكن؛ وتلاحظ أيضا في هذا الصدد مواقف الدول الأعضاء المتضررة وموقف الأمين العام والبلد المضيف؟
- (ط) تؤكد اللجنة أهمية وفاء البعثات الدائمة وأفرادها وموظفي الأمانة بالتزاماتهم المالية؛
- (ي) تود اللجنة أن تؤكد من جديد تقديرها لمشل بعثة الولايات المتحدة المسؤول عن شؤون البلد المضيف، وقسم شؤون البلد المضيف في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وللهيئات المحلية، وعلى الأخص لجنة مدينة نيويورك للأمم المتحدة والهيئات القنصلية والبروتوكول، التي تشارك بجهودها في المساعدة على الاستجابة لاحتياجات الجتمع الدبلوماسيي واهتماماته ومتطلباته وتعزيز التفاهم المتبادل بين المحتمع الدبلوماسي و سكان مدينة نيويورك.

المرفق الأول

قائمة الموضوعات المعروضة على اللجنة للنظر فيها

- ١ مسألة أمن البعثات وسلامة موظفيها.
- النظر في المسائل الناشئة عن تنفيذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، واتخاذ توصيات بشأنها، يما في ذلك:
 - أ) تأشيرات الدخول التي يصدرها البلد المضيف؟
 - (ب) الإسراع بإجراءات الهجرة والجمارك؛
 - (ج) الإعفاء من الضرائب.
- ٣ مسؤوليات البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وموظفي هذه البعثات، ولا سيما مشكلة المطالبات المتعلقة بالمديونية المالية، والإجراءات الواجب اتباعها بهدف تسوية المسائل المتصلة بها.
 - ٤ سكن الموظفين الدبلوماسيين وموظفى الأمانة العامة.
 - مسألة الامتيازات والحصانات:
 - (أ) دراسة مقارنة للامتيازات والحصانات؛
 - (ب) اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والصكوك الأخرى ذات الصلة.
 - ٦ أنشطة البلد المضيف: الأنشطة الرامية إلى مساعدة أفراد مجتمع الأمم المتحدة.
 - ٧ النقل: استعمال السيارات، ووقوف السيارات، والمسائل ذات الصلة.
 - ٨ التأمين، والتعليم، والصحة.
- 9 العلاقات العامة لمجتمع الأمم المتحدة في المدينة المضيفة، ومسألة تشجيع وسائل الإعلام على تعريف الجمهور بوظائف ومركز البعثات الدبلوماسية الدائمة لدى الأمم المتحدة.
 - ١٠ النظر في تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة واعتماده.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

عنوان الوثيقة	رمز الوئيقة
رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف من نائب الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة	A/AC.154/339
رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف من الوزير المستشار المعني بشؤون البلد المضيف ببعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة	A/AC.154/340
رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة	A/AC.154/341
رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف من الوزير المستشار المعني بشؤون البلد المضيف ببعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة	A/AC.154/342
رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس لجنة العلاقـات مع البلد المضيف من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة	A/AC.154/343
رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس لجنــة العلاقات مع البلد المضيف من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة	A/AC.154/344
رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف من الوزير المستشار المعني بشؤون البلد المضيف ببعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة	A/AC.154/345